

السعودية لن تُسلِّم المُتَّهَمين بِقَتْلِ خاشقجي.. والتَّحقيق الدَّوليُّ هُوَ المُرجَّح في نِهايَةِ المَطاف..



أردوغان يُقَدِّم البُعد السِّياسيَّ على الجِنائيِّ في القَضِيَّة فهل سِيَنجَح؟ ولماذا نَعْتَقِد بأنَّ "الواشنطن بوست" ستَنأُر للخاشقجي وستَجِد دَعْمًا مِن الإعلامِ الأمريكيِّ؟

عبد الباري عطوان

عندما يتحدَّث الرئيس التركي رجب طيِّب أردوغان عن جريمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي أمام البرلمان، ويسرُّد المَعْلومات المُتعلِّقة بِها، لا يَتْرُك هَذِهِ المُهْمَّةَ للنائب العام الذي يُتَابِع التَّحقيقات الجِنائيَّة ورفق الإجراءات المُتتَبِعة، فإنَّه يُريد بِذلك أن يُقَدِّم الطَّابع السياسيَّ عَن نظيره الجِنائيِّ، ويُفسِّح مَجَالًا لِنَفْسِهِ للمُناورَةِ، وكَسَبِ الوَقْتِ على أَمَل التَّوصُّلِ إلى "صَفْقَةٍ" مُرضِيَّةٍ.

فكانَ لافِتتًا أثناء سَرْدِهِ للوقائعِ عِدَّة أُمُور، أهمُّها أنَّه لم يَتطرَّق مُطلقًا إلى الأمير محمد بن سلمان، وليِّ العَهْد، وحرَّصَ على التَّأكِيدِ على ثِقَتِهِ بالعاهلِ السعوديِّ الملكِ سلمان، والتَّلميحِ إلى دورِ الأوَّل كَمُتَّهَمٍ رَئيسيٍِّ بالوُقُوفِ خَلْفَ هَذِهِ الجَرِيمة، وإصدارِ الأوامرِ بِتَنفيذِها، والتَّمَيُّيزِ بَيْنَهُ وبينَ والِدِهِ، كما كَشَفَ الرئيسُ أردوغانُ في الخِطابِ نَفْسَهُ أنَّه كانتَ هُنَاكَ نِيَّةٌ مُسَبِّقةٌ تَكْمُنُ خَلْفَ هَذِهِ الجَرِيمة، وشَدَّدَ على ضَرُورَةِ مُحاكَمَةِ المُتَّهَمينِ المُتَدَفِّينَ وعددهم 18 شَخْصًا أمامَ المَحاکِمِ التُّركيَّةِ.

ثلاثة مؤشرات تؤكد في رأينا أن الرئيس أردوغان أدخل تعديلات على خطابه، وحذف العديد من الوقائع الدامغة، خاصةً حول جثمان الصحافي الضحية ووضعيته، وبعض الأدلة الدامغة التي جرى العثور عليها أثناء تفتيش القنصلية ومقر القنصل من قبل المحققين الأتراك:

– الأول: وصول السيدة جينا هسل، رئيسة جهاز المخابرات المركزية الأمريكية "سي آي إيه" إلى أنقرة قبل ساعات من إلقاء الرئيس أردوغان خطابه، واعتذر السيد مولود جاويش أوغلو للمرسة الأولى أن بلاده قدّمت معلومات كافيةً بالطُرُق الرسمية المتبعة لحلفائها حول قضية الاغتيال، ومن غير المستبعد أن تكون السيدة هسل طالبت "التأني" و"التريبت" في كشف الحقائق خاصةً في ظل التطور اللافت في العلاقات التركية الأمريكية بعد الإفراج عن القس برونسون.

– الثاني: المكالمات الهاتفية التي جرت بين الرئيس أردوغان ونظيره الأمريكي دونالد ترامب قبل يوم من الخطاب.

– الثالث: تغيير الخطاب السعودي تجاه تركيا من العداوة المطلق إلى التودد الكامل، فقد تحولت تركيا إلى دولة شقيقة، والرئيس أردوغان إلى زعيم إسلامي محترم، وكل هذا بعد المكالمات الهاتفية التي جرت بين العاهل السعودي والزعيم التركي قبل الخطاب.

السيد أوغلو وزير الخارجية استغل مؤتمره الصحافي الذي عقده مع نظيره الفلسطيني اليوم لكي يقول أن هُنَاكَ مجموعة من التساؤلات ما زالت مطروحة، تتطلب إيضاحاً أهمها عن الجهة التي أصدرت أمراً بالقتل، وعدم تقديم المعلومات عن مكان جثمان الضحية، والعمل المحلي الذي تسلمها ملفوفةً في سجاداة.

نحن نسأل بدورنا، إذا كانت السلطات التركية تملك الأدلة الكافية عن وجود نيّة مسبقة لاغتيال الخاشقجي، وأنّها قدّمتها إلى السلطات السعودية وباشرت الأخيرة التحقيق بشأنها وخاصةً الفقرة المتعلقة بوصول عناصر تابعة للمخابرات السعودية مقدّمةً إلى أنقرة للتّحضير لعملية الاغتيال، فلماذا لم يتم اعتقال هؤلاء ومنع حدوث الجريمة، خاصةً أنّهم ليسوا دبلوماسيين، وإنّما رجال أمن، اللّاهمّ إلا إذا كان الكشف عن هذه الأدلة جاء بعد التّنفيد، وهذا أمر يتطلّب إثباتاً وتوضيحات.

السعودية لن تسلم المتهمين إلى تركيا، ولن تسمح بمحاكمتهم أمام محاكم تركية، فقد رفضت رفضاً تامّاً تسليم المتورّطين بتفجير مقرّ القوات الأمريكية في الخبر عام 1996، وهم سعوديون، قيل أنّهم ينتمون إلى حزب [] السعودي في حينها، رغم الضغوط الأمريكية الشرسية، ولا نستبعد أن تتم محاكمتهم بتهمته الفاشل في تنفيذ الجريمة والتستّر عليها، وإخفاء الأدلة، وإصدار أحكام بإعدامهم وتنفيذها فوراً.

هناك محاولات من أكثر من جهة "للفلّاحة" هذه القضية، يتزعمها الرئيس ترامب نفسه، ولكننا لا نعتقد أنها ستنجح لأنها باتت قضية تهتم الرأي العام الأمريكي، وتتواجد أجهزة الإعلام الأمريكية لاستمرارها حية، ليس حياً بالعدالة، وإنما كراهية بالمملكة العربية السعودية وعلاقتها الوثيقة بالرئيس ترامب، وخاصةً بين صهره جاريد كوشنر والأمير محمد بن سلمان، وبدّنا نقرأ ونسمع عن حقائق جديدة حول هذه العلاقة، تتعلق بمعلومات تجارية، ونشرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أمس أن ترامب باع شققاً بمبالغ تتراوح بين 40 - 50 مليون دولار لأعضاء في الأسرة الحاكمة السعودية، علاوةً على 460 مليار دولار عاد بها بعد زيارته للرياض في أيار (مايو) عام 2017.

مرةً أخرى نقول أن صحيفة "واشنطن بوست" التي وقفت خلف الكاشف عن فضيحة "ووترغيت" والإطاحة بالرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، وكشفت "ماغنسكي" في الدستور الأمريكي التي تُحتّم فرض عقوبات على الدول الأجنبية التي تنتهك حقوق الإنسان يحتاج إلى 120 يوماً، وإنما لأن عدد المؤيدين في مجلسي النواب والشيوخ لهذا التفعيل تتزايد يوماً بعد يوم.

الرئيس أردوغان الذي يوصف بأنه شيخ البراغماتية السياسية سيجد نفسه مضطراً هذه المرة إلى التّجاوب مع قطاع لا بأس به من أنصاره يكشف الحقائق كاملةً، خاصةً بعد فكّ الحزب القومي التركي المتشدد تحالفه معه، واستغلال المعارضة التركية هذه الأزمات بقوّة لتَهشيم صورته كرجل قديم يتمسك بالمداد والخط الإسلامي.. وإذ أعلم.